

الجملة الوصفية دراسة نحوية

ا.م. د. نسرین عبد الله شنوف

مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة

الخلاصة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الجملة الوصفية في اللغة العربية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية، والتي يكون السند فيها وصفاً عاماً مكوناً من صفة الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المبالغة أو الإضافة المشبهة وهن فاعله ومفعوله إذا كان متعدياً. وأضاف تمام حسان هذا النوع من الجمل إلى تراكيب اللغة العربية في ضوء دراسته اللسانيات التي أعادت وصف منهج دراسة اللغة العربية في المستوى التركيبي فحللته وأعادت دراسته وذلك بعد أن استوعبها فيه في ضوء اعتماد نظرية المعنى والمبنى وإبعاد الجانب الشكلي وما يسمى بنظرية الإعراب وفكرة العمل والعمل التي كانت الأساس في تقسيم الجملة العربية شكلياً إلى اسمية وفعلية.

المقدمة:

للجملة نصيب من البحث قديماً وحديثاً ولكن ما يميز البحث القديم عن الحديث أن جهد القدماء دار حول نظرية الإعراب وفكرة العمل والعمل مع هذا لا تغفل عناية البلاغيين القدامى بمفهوم الجملة في مباحث (علم المعاني) ونظرتهم إليها كونها وحدة دلالية انطلاقاً من اهتمامهم بالمعنى فقسموها إلى جانب الدلالة إلى خبرية وإشائية. ولكن اللسانيات الحديثة أعادت وصفها في باب المستوى التركيبي فكان هدفها دراسة التركيب الشكلي لعناصرها مع الاهتمام بالجانب المعنوي وربطه بالمبنى فتصف التركيب وتحلله إلى أجزائه. وقد اتجه اللغويون منذ سنة ١٩٥٧ بصورة متزايدة إلى بحث بنائها فكشفوا الثغرات في دراسته^(١) وحاولوا إعادة وصف تركيبها وكتبت أبرز تلك المحاولات محاولة تمام حسان التي توصل فيها إلى أن الكلام العربي يقسم إلى (اسم وصفه وفعل وضمير وخالفة وظرف وأداة) فأفرد الصفات في قسم خاص لها وسماها الجمل الوصفية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية وأعدت هذه الدراسة أو البحث لهذه المحاولة ودرست فيها مصطلح الجملة ومفهومها ومنهج تحليلها وأقسامها وأركانها في التراث وفي اللسانيات العربية الحديثة واتخذت من نموذج تمام حسان منطلقاً للدراسة ودرست منهج تحليله للجملة وأركانها وأقسامها وركزت على الجملة الوصفية كونها محور البحث.

مصطلح الجملة ومفهومها في التراث:

لم يعتن النحويون القدامى بمفهوم الجملة التي تعد الوحدة الدلالية للمستوى التركيبي في الكلام العربي فلا نجد لديهم تحديداً لمفهومها وحدودها وتصنيفها وإنما تناولوها عرضاً عند حديثهم عن الإيحاء والمحل الإعرابي في أبواب الاستئناف والاعتراض والابتداء فوضعوا الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية ضمن الجمل التي لا محل لها من



الإعراب. فكان تركيزهم على ظاهرة الإعراب وتفسيرها وفكرة العمل والعمل على حساب إقبال الجائز الأوظيفي المعنوي (وإن كان الإعراب علامة أو قرينة تدل على الوظيفة) أو المعنى النحوي وأقاموا على تلك الظاهرة نموذجاً متكاملًا سموه العمل النحوي أو العوامل الإعرابية.

فقد عرف الجملة في تعريفها اصطفاً واضحاً، لا نجدها لها تعريفاً، أي كقولهم: (ت ١٨٠ هـ) ولم ينص على هذا المصطلح لديه ومع هذا نجد أنه أبوياً تحدث فيها عن المسند إليه والمسند^(١). قال: (فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ أو المبني عليه رفع. فلا يتدأء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه)^(٢)، وقال: (ألا ترى أنك لو قلت: فيها عيد الله حسن الإسكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عيد الله)^(٣). يفهم من نصي سيبويه أنه لم يذكر مصطلح الجملة صراحة بل ضمناً فالجملة لديه كلام مستقيم يحسن السكوت عليه ويستغنى عنه غيره في (فيها عيد الله) و (هذا عيد الله). فاعتمد سيبويه معيار المعنى لا الشكل في تحديد هذه الجملة وهو منهج وصفي بلا شك. ولكن ذكر هذا المصطلح تلميذه المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه المقتضب في باب الفاعل قانلاً: ((وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها الإسكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب))^(٤).

ونلاحظ من هذا التعريف أن المبرد حدد حدود الجملة باعتبار معيار (حسن الإسكوت) و (تمام الفائدة). ونجد مصطلح (الجملة المفيدة) عند ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في كتابه (الأصول) إذ قال: (والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: (زيد ضربته وعمرو لقيت أخاه وبكر أقام أيوه)، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فنقولك: ((زيد أبوه منطلق))، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ)^(٥). نلاحظ من هذا النص أن ابن السراج يعمل مصطلح الجملة ولكنه لم يذكر صراحة أقسامها إلى: اسمية فعلية بل ضمناً. ولم يتفق النحويون في معنى الكلام والجملة على وجهين: الأول: يرى أن الكلام بمعنى الجملة: وهو رأي الزمخشري وابن بعيش وابن جني قال الزمخشري في تعريف الكلام: (والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا من اسمين كقولك زيد أخوك ويأشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضربت زيداً أو انطلق بكر وتسمى جملة)^(٦).

وصرح ابن بعيش بأن الكلام عند النحويين يسمى جملة قال: (إعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك وقام بكر) وهذا معنى قوله صاحب الكتاب: (المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى)^(٧).

وقال في التسوية بين الكلام والجملة: (ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام القول والكلام والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أن الكلمة الجنس للمفردات فيصح أن يقال كل (زيد قائم) كلام ولا يقال: كل كلام (زيد قائم) وكذلك مع الجملة الفعلية)^(٨). قال ابن جني: (أما الكلام فلكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: (زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك)^(٩).

وقال: (إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القانمة برواها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها وثبت أن القول عندهم أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد وراي لا لفظ وجرس)^(١٠). الثاني: يرى أن الكلام غير الجملة.

هناك من النحويين القدامى من فرق بين الكلام والجملة ولا يرى المرادفة بينهما، منهم الرضي الاستربادي (ت ٦١٦هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) قال الرضي في الفرق بينهما: (والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خير الميتدأ وبنايرها ذكرتها من الجمل وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه أو الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس)^(١٢).

ويتفق رأي ابن مالك وابن هشام (ت ٧٦١هـ) على أن: (الكلام هو القول المفيد بالقصد والميراد بالمفيد: ما يدل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله - (قام زيد) والميتدأ وخبره - (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضرب اللص) و (أقام الزيدان) و (كان زيد قائماً) و (ظننته قائماً)^(١٣). (ويظهر ذلك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فاعنه بعد أن فرغ من حد الكلام) قال: (ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون، جملة الإشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام)^(١٤).

فهو يرى أن شرط الكلام الإفادة وقول ابن هشام هذا كان رداً على الزمخشري الذي يرى أن الجملة غير الكلام لأنه يشترط فيها أن تكون مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها بل يكفي فيها أن تكون إسنادية ذا طرفين كالذي وصف في الجملة الصغرى إذ يرى ابن هشام أن الكلام أخص من الجملة. قال الكلام هو القول المفيد وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولذلك يقال جملة الإشرط وجملة الجواب وجملة الأصل ونحو ذلك. ويرى من أقوال النحويين القدامى السابقة الذكر أنهم وضعوا حدوداً للجملة العربية في ضوء المعايير الآتية:

- ١- حسن السكوت أو الوقف، فالجملة قول يقع بين سكتين.
- ٢- تمام الفائدة: وتعني أن تعبر الجملة عن فكرة تامة المعنى تفيد السامع.
- ٣- الاستقلال: أي استغناء الجملة عن الألفاظ الأخرى وعدم احتياجها إليها حتى يحسن السكوت عندها.
- ٤- الإسناد: تكون الجملة من مجموعة من الكلمات تتكون من المسند إليه والمسند.

منهج تحليل الجملة وأقسامها وأركانها في التراث:

يقوم منهج تحليل الجملة عند نحوي البصرة^(١٥) على أساس أن دراسة النحو لديهم تحليلية لا تركيبية أي أنها تعنى بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه لذا أنصبت عنايتهم على (الكلمة) (١٦) كونها الوحدة الأساس في النحو العربي وانطلقوا منها في دراسة الجملة التي تعد الأساس في تكوينها والتي ترتبط بالإعراب الذي يحدد مواضع تقديمها وتأخيرها فقسموا مبانيها في ضوءه إلى ثلاثة أقسام هي: (الاسم والفعل والحرف)، وهذا التقسيم مبني على أساس معنوي مبني فمن حيث المعنى أن الاسم ما دل على معنى غير مقتدر بزمان، والفعل ما دل على حدث وزمان والحرف ما دل على معنى في غيره ومن حيث المبني فقد حددوا علامات تميز الاسم والفعل والحرف قال ابن مالك:

الجرُّ والنشْرُ وين والنشْرُ دا وال
وَأَسْمَاءُ لِلْإِسْمِ سُنْدٌ لِلْفِعْلِ م تَمِيحٌ زَ هَا صُلُّ

ونظروا الى هذه الأقسام في ضوء أصولها المجردة تجريداً عقلياً. وكانت الكلمة لديهم وحدة الجملة ومن ثم كانت هي

النواة التي دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية والأصوتية ووقع اختيارهم على الكلمة لأنها بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد ويبدو أن فكرة الأفراد هي التي أعاتت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل أضف الى ذلك أنها ذات صيغة مفردة وإن اللواحق والزوائد تلصق بها وإن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بها ثم أن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها أو تأخيرها ويمكن أن تضام الى كلمات أخرى أو تنفصل عنها وبذلك كله يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية قائمة بذاتها. واعتمدوا على أساس أهمية المعنى اللغوي والصرفي للكلمات أو بعضها في توجيه التحليل والإعراب وأهملوا في مقابل ذلك مفهوم الجملة الذي يعد أساس المستوى التركيبي، فلا نجد حدودها وأصنافها سوى تقسيمها الشكلي الى اسميه وفعليه.

وبنا النحويين قواعدهم على المطرد وعزفوا عن غير المطرد فإن لم يجدوا المطرد في الاستعمال اخترعوا أصل وضع (أصل مقدر) جعلوه إمرأ ثابتاً وهذا الثبات مكنهم من أن يبنوا قواعد صارمة بمعزل عن تطور اللغة واختلاف القبائل في الاستعمال فلكل كلمة أصل وضع وإنما يعدل عن أصل وضعها بالإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة. وكان للأصل المقدر دور في توجيه الإعراب لديهم فردوا التراكيب الى أصولها المقدره لتحديد معانيها الدقيقة. وجعلوا للجملة أصل وضع مفترض أقدم يطابق الابداع والقد يختلف عنه تتكون في طبيعته من ركنين أساسين لا تقوم إلا بهما هما: المسند والمسند اليه وما عداهما فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيبها، وافترضوا أن يكون أصل ذلك الوضع بذكر هذين الركنين وإظهارهما والوصل فيما بينهما مع مراعاة الرتبة بين عناصر الجملة على أن تفيد الجملة معنى متكاملاً مستقلاً بنفسه فإذا حصل تغيير في هذه الافتراضات أوجبوا تقدير المحذوف أو تفسيره أو أولوه بجواز الفصل أو التقديم والتأخير. ونظروا الى الجملة من حيث تركيبها الشكلي الظاهري السطحي باعتماد معيار الإسناد فيها وطبيعة المسند فقسموها الى جملة اسمية وجملة فعلية في حين نظر البلاغيون الى الجملة بكونها وحدة دلالية بالنظر لاهتمام بالمعنى فقسموها تقسيماً دلاليّاً الى خبرية وإنشائية. فالجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم، نحو: (محمد ذكي) ولا يشتمل معناها على زمن معين، والجملة الفعلية هي المكوّنة من فعل وفاعل أو نائبه ويكون الفاعل أو نائبه مسنداً اليه، والفعل مسنداً أي هي التي تبدأ بفعل نحو: (قام محمد)، وبدل معناها على زمن معين^(١٧)، قال ابن جني: (وما الجملة، فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل)^(١٨). وجعل الزمخشري^(١٩) (ت ٥٣٨ هـ) الشرط والجزاء جملتين وهما قسم مستقل بذاته لديه ارتبطت أحدهما بالأخرى بأداة شرط ظاهرة أو مقدره ليكونا جملة واحدة. وذهب ابن يعيش^(٢٠) (ت ٦٤٣ هـ) وابن هشام^(٢١) (ت ٧٦١ هـ) الى أنها من قبيل الجملة الفعلية لأنها مكونة من جملتين فعليتين. ويرى ابن هشام أن الجملة تقسم الى اسمية وفعلية وظرفية وأراد بالظرفية: (هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعطاك زيد، وأقوى الإدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما)^(٢٢). ولا يقر المخزومي لابن هشام فيما ذهب اليه: (لأن الجملة الظرفية التي عداها قسماً ثالثاً أن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية وان لم يكون معتمداً فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة الى تكثير الأقسام)^(٢٣).

ويعد ابن هشام^(٢٤) أبرز من اعتنى بدراسة الجملة العربية دراسة مفصلة فحال أقسامها وعناصرها وأحكامها وأفرد لها الباب الثاني من كتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) تحت عنوان: (في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها)، وعند التمكن في أقسام الجملة وتفريعاتها لديه نجد أنها ستة أنواع هي: الجملة الاسمية والفعلية والظرفية والإشرطية والكبرى والصغرى وتقسّم الكبرى الى كبرى ذات الوجهين وكبرى ذات الوجهة ففصل في تفريع التقسيم السابق. واشبعه بالأمثلة والشواهد.



إذا اعتمد علماء العربية القدماء في تحديد أنواع الجمل على ثلاثة معايير هي:

- ١- معيار الشكل: قسم النحويون في ضوء هذا المعيار الجملة الى اسمية وفعلية فاذا بدأت باسم سميت اسمية واذا بدأت بفعل سميت فعلية واذا بدأت بشرط سميت شرطية واذا بدأت بظرف سميت ظرفية.
- ٢- معيار المعنى: قسم البلاغيون في ضوء هذا المعيار الجمل الى خبرية وانشائية واعتمدوا على وظيفة الإسناد ودلالته على أحد هذين المعنيين.
- ٣- معيار المحل الإعرابي: قسم النحويون الجمل في ضوءه الى نوعين الأول الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الجمل التي تؤدي وظيفة الاسم المفرد المعرب فتأخذ حكمه الإعرابي كالرفع والنصب والجر لحلولها محله. والثاني الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

مفهوم الجملة ومنهج تحليلها وأقسامها وأركانها في اللسانيات العربية

- يقوم منهج تحديد أجزاء الكلام وتعريفها في اللسانيات العربية على ثلاثة أسس هي: ١- المعنى، ٢- الصيغة.
- ٣- وظيفة اللفظ في الكلام. ولا بد أن يقاس بها مجتمعه ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل (قاتل وسامع ومدير) أسماء وأفعالاً في وقت واحد، وكذلك قد يحملنا هذا على عدّ المصدر اسماً وفعلأ في وقت واحد. وقد اتكأ علماء اللسانيات على معالجة الجملة واتخاذ الطرق الوصفية والمتأهج الشكلية ووجهوا اهتمامهم صوب الميتى والتراكيب والجمل والتأوصوص. (٢٥) وقام نهج دراستها وتحديد مفهومها لسانياً في ضوء الاعتماد على المفاهيم والمعايير والأسس الآتية(٢٦):
 - ١- المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة في البنية التركيبية للسياق الذي ترد فيه والأسس النظرية لتوظيفها. ويحسن أن ينطلق في تحديد وظائف مكونات الجملة من الفصل بين وظائف الميتى أو صور التركيب ووظائف المعنى ودراستها بصورة متوازية كون الأول حاملاً للثاني ودالاً عليه. إذ ليست اللغة مبنى صرفاً ولا معنى صرفاً إنما هي الشكل الذي بمقتضاه تولّف بين الميتى والمعنى وكما أنه لا يتوصّل الى إدراك المعنى إلا بالمبنى فليس للمبنى من وظيفة أو غاية إلا الدلالة على المعنى.

٢- الانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة).

- ٣- توافر شرط الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عتصراً من عناصر مركب أكبر أي تعبير عن معنى مستقل إذا عدّوا شبه الجملة جملة غير مستقلة، قال محمد الشاوش في شبه الجملة: (مركباً لفظياً توفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه لذلك لا تحلل شبه الجملة في المستوى الاول من التحليل ابداً إنما يقع ذلك في مستوى موال ثان أو ثالث أو غيرهما)(٢٧).

- ٤- مفهوم فكرة الإسناد، إذ رجع اللسانيون في تحديد عناصر الجملة ووظائف العلاقات القائمة بينها الى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى (الكلمة) يتوافر التواؤة الإينادية، فالجملة عملية إينادية تتكون من عناصر ثلاثة هي: المسند والمسند إليه والإسناد وعدّ تمام حسان الإسناد من القرائن المعنوية وعرفه بأنه (علاقة الميتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوآلف وضمانهما)(٢٨) إذ أن الجملة (هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو للكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية

كانت قد تالفت أجزاؤها في ذهن المتكلم الذي سعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع^(٢٩). أما المدرسة التوليدية فاعنها حددت الجملة بكونها (قرناً يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب معين من البنى المجردة تسمى (البنى العميقة) والملاحظ أن صياغة هذا التعريف تعد الجملة عملية إنجاز وإتشاء من ناحية ونتيجة لتلك العملية من ناحية أخرى^(٣٠)) ومع أن إبراهيم أنيس^(٣١) يرى أن التحديد اللساني للجملة العربية يجب أن يرفض التقسيم المنطقي لها إلى موضوع ومحمول والتقسيم البلاغي إلى ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه اللذين يناظران المحمول والموضوع لأن الجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغتها فالأمر مرجعه كله إلى عادات المتكلمين بكل لغة. أقول مع هذا نرى أنه ذهب إلى أن الجملة تتكون من عنصر المسند والمسند إليه والفضلة أو متعلقات الإيناد ويربط هذه العناصر بعضها ببعض علاقة الإسناد.

ويمكن لعنصر الفضلة داخل العلاقة الإسنادية أن يتقدم المسند أو المسند إليه وبتقديمه وتأخيرها فإن التركيب سيفرز دلالات مختلفة. ويرى إبراهيم أنيس أنه يكفي أن نقول: (إن الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركيب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلًا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب (زيد) فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة^(٣٢)). نلاحظ من تعريفه هذا أنه اعتمد معيار الشكل والمضمون في تحديد مفهوم الجملة أو بيان حدودها فهو لا يشترط كالتقدماء توافر فكرة الإسناد وركنيه في بناء الجملة إذ يرى أن فكرة الإسناد لا تلزم لتركيب جملة صحيحة فكلمة واحدة تتركب منها الجملة دون إسناد ويرى أن الجملة ليست مستقلة كما يشترط معظم اللغويين لأن الحواريين المتكلم والسامع يرتبط الأجزاء يفسر بعضه بعضاً، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر. كما أننا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً ومن سياق الكلام حيناً آخر. قال: (فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذين لا يستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان)^(٣٣).

ويرى أن (كل الذي يجب أن يشترط في الكلام لنلا يكون لغوياً هو حصول الفائدة وتامها ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها اللغويون جملاً)^(٣٤) ويرى عبيد الأرحمن أيوب^(٣٥) أنه ليس من اللازم أن تتساوي عدد أجزاء الرمز (أي المسند والمسند إليه) مع عدد أجزاء المرموز إليه (أي الجملة) فإنه ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند إليه لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير إليها تتكون من موضوع ومحمول ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل العربية الإسنادية ذات الركن الواحد ودليله على ذلك الحالات الكثيرة التي ذكرها النحويون لحذف المبتدأ والخبر. وهو لا يوافق النحويين القدماء على التأويلات التي قدموها لحذف المبتدأ والخبر قال: (هذا ما يقوله النحويون ونحن نقول بأن عملية تحليل الجمل أو الإعراب ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها)^(٣٦). ويرى أن الجمل العربية نوعان: ١- إسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية وتعني الجملة التي يصفها اللغويون بأنها تقرر ثبوت شيء أو نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء. ٢- غير إسنادية: وهي جملة النداء وجملة نعم وبنس وجملة التعجب وهذه لا يمكن أن تعد من الجمل الفعلية لمجرد تاويل النحويين لها بعبارات فعلية.

الجملة الوصفية في نظام تمام حسان

استطاع تمام حسان أن يستوعب التراث النحوي والصرفي والبلاغي للعربية، وحاول أن يجدد في وصف بعض

أنظمتها منطلقاً من تراث إنساني متين واستعان بأفكار اللسانيات والمناهج اللغوية الغربية الحديثة فكانت محاولته بحق كما يقول: (أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر)^(٣٧). فقام بتبويب كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) عام ١٩٧٣، وبحثه (إعادة وصف اللغة العربية (أسنياً) عام ١٩٧٨ على أساس اعتماد المعنى والمبنى معاً في وصف نظام اللغة العربية ويعتقد محمد صلاح الدين^(٣٨) أن تمام حسان ينتسب الى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما قد تكون المدرسة البريطانية، وقد تكون مدرسة فيرث بالذات فلا شك أن فيرث كتمام حسان يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية ويقف الدلالة على السياق الاجتماعي فإذا كان صحيحاً فما رأيناه من اتصال الكتاب بأراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ومن البلاغة اهتمامها بالنظم والتركيب ساكباً هذا كله في قالب واحد متبعاً في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن وموقفهم المعارض للمدرسة البنوية الأشكلية التي سادت الدراسة الانجليزية في الولايات المتحدة والتي عزلت المعنى وأهملته.

وعليه نظر تمام الى دراسة الجملة وبيان حدودها في ضوء فكرة التعليق التي أفادها من نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز)، وكتبه تصدى لها في ضوء العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية مع محاولته وضع مفهوم جديد لهذا المصطلح بقوله: إن التعليق هو (إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية)^(٣٩)، فلا يكفي أن نقول كما قال الجرجاني (إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض) ولا أن نرجع الفضل والمزية الى معاني النحو وأحكامه في نظم الكلام وإنما أساس دراسة النحو وهو المعنى الوظيفي والعلاقات بين الأبواب ممثلة في الكلمات التي في النص لا بين الكلمات^(٤٠). ويرى أن (هذا يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هو ظواهر في طريقة تركيبه ووصفه لولاها لكلمات المتجارية غير أخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق وتنقسم الوسائل التي تخلق هذا الترابط الى ثلاثة أقسام: ١- وسائل التماسك السياقي. ٢- وسائل التوافق السياقي ٣- وسائل التأثير السياقي)^(٤١). وله رأي في منهج تحليل الجملة العربية وأقسامها وأركانها فهو يرى أن نحوي البصرة أحسنوا اختيار المبدأ في تقسيم الكلمة العربية على وفق المعنى والمبنى ولكن قصروا بعض الشيء عند إجراء التطبيق لأن (الاسم في تقسيمهم اشتمل على أقسام من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المبنى إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى لأن المصدر يدل على الحديث والوصف يدل على موصوف بالحدث والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب والظرف يدل على اقتران حدثين وأسماء الأفعال يدل على استعمال إفصاحي إنشائي للغة وهكذا نجد أن هناك طوائف من الأسماء لا تدل على مسميات)^(٤٢)، إذ الاسم (يشمل في الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر فإذا كانت الأسماء تعرف بألِفان الأوصاف (اسم الفاعل واسم المفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لا تفيدها لا تعريفاً ولا تخصيصاً الخ...)^(٤٣).

ويأخذ تمام على النموذج البصري أن النحويون فيه نسبوا الزمن النحوي الى الأصبغ المقردة فجعلوا الزمن وظيفة الصيغة وقالوا أن الفعل يدل على الحدث بلفظة وعلى الزمن بصيغته ويرى ان التصريين جعلوا الأزمنة ثلاثة وأعانهم على ذلك اتفاق تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقولة الزمن. ومن هنا جعلوا الزمن النحوي أما ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً وجعلوا للأول صيغة فعل وللتثاني والثالث صيغتي: (يقول وأقول) ولم يتكلموا عن الزمن بالنسبة للمصدر أو الإصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعال التفضيل).

إلا في مجرى القول عن إعمال اسم الفاعل وربما أشاروا في معرض الصفة المشبهة على الدوام والثبوت دون تحديد الزمن ولكن تمام يرى أن الزمن وظيفة السياق بعد أن جعله النحويون وظيفة الأصبغ. والدليل على أن الزمن النحوي وظيفة السياق أن الأوصاف الخمسة والمصدر لا ينسب اليها الزمن في حال الأفراد ولكنها إذا دخلت معه السياق

استعانت بقرانن مختلفه مع الانتساب الى زمن بعينه ومن قرأ باب إعمال اسم الفاعل أو إعمال المصدر أو إعمال الأصفة المشبهة في كتب النحويين وتأمل التراكيب السياقية التي ترد بها هذه المباني أدرك اختلاف الأزمنة بين بعض صورها والبعض الآخر وعرف أن مرجع الدلالة الزمنية في هذه التراكيب إنما هو قرانن الأسياق لا معنى الأصيغة ذاتها^(٤٤) لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية معناها ومبناها عام ١٩٧٣ على أساس تقسيم جديد للكلمة العربية يعتمد على أساس المبنى والمعنى معاً خرج فيه المؤلف برأي قيم يرى فيه أن مباني الكلمة سبعة لا ثلاثة هي: (الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة). وهو تقسيم مبني على الاستقراء المنهجي الوصفي المستقل عن النحو اليسري مع الانتفاع بالمدارس الغربية والمبني على أسس من المعنى وأسس من المبنى فليس المبنى عنده إلا الشكل الذي يظهره عليه المعنى وهو ينسب الى المدرسة التي أعادت النظر في التراث النحوي القديم في ضوء ما توصل إليه البحث اللغوي المعاصر وتطور من هذا التراث وقدم نموذجاً جديداً للبحث اللغوي العربي. ونلاحظ من تقسيم تمام أنه أفرد الأصفات الخمس (صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة والأصفة المشبهة وصفة التفضيل) في قسم خاص بها من أقسام الكلم العربي لما تتميز به في مجموعها عن بقية الأقسام كقسم الأسماء من بيئات يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى فهي تختلف عن الاسم في الشكل إذ لها أوزان خاصة بها، وفي المفهوم فهي لا تدل على مسمى بها كالاسم وإنما على موصوف بما تحمله من معنى الحدث وهي تختلف عن الأسماء في الصورة الإعرابية والأصيغة والجداول والإلصاق وعدمه والتضام والدلالة على الحدث والدلالة على الأزمن والتعليق بالفرق بين كل قسم من هذه الأقسام وبين غيره أساسه مزدوج من المبنى والمعنى فجعل المعاني أو القيم الخلاقية أساس التفرقة بين هذه الأصفات الخمس^(٤٥) قال: (وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبني ومعنى فأما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة)^(٤٦).

ولكنه لم يفصل القول في الفرق المبني الشكلي بين أبنية هذه الصفات إذ ركز على المعنى وأهمل بالمقابل المبني أو الشكل. فقال في التفرقة بينها: (فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجرداً وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد...

مما سبق يمكن أن نرى أن القيم الخلافية المتعلقة بالمعنى والتي تفرق بين صفه وأخرى من الأصفات السابقة هي الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف ثم التفضيل في مقابل كل ما عداه من الصفات)^(٤٧).

إن هذه القيم الخلافية أو المعاني لا تفرق بين هذه الصفات ولا تكفي دليلاً على ذلك كما أن كلام تمام يوقع في اللبس فصفة الفاعل في قوله ليست إلا صفة المفعول وهو ما لا يكون وما لا يعتد به هو نفسه فكل صفة تختص قيل لكل شيء بالأصيغة الصرفية التي هي شكل أو مبني حسب تعبيره ثم بعد ذلك لها مميزات أخرى^(٤٨).

وبناء على هذا يرى تمام أن هذه المميزات في تلك الصفات تجعل من المقبول أن تكون كل صفة منها جملة وصفية يكون المسند فيها وصفاً عاملاً وهذه الجملة تعد من صور الإسناد. فتكون أقسام الجمال لثلاثة هي: ١- الجملة الاسمية. ٢- الجملة الفعلية. ٣- الجملة الوصفية. ولها نوعان: ١- جملة وصفية أصلية تتكون من الوصف المشتق الذي يذكر له فاعل أو مفعول به إذا كان متعدياً أو مفعولاً مطلقاً ويتقدم ذلك الوصف نفي أو استفهام نحو (أقام زيد) فقد بدت الجملة الوصفية جملة أصلية تقف جنباً إلى جنب مع (أيقوم زيد) و (أزيد قائم). ٢- جملة وصفية فرعية تكون إذا تقدمها مبتدأ أو موصوف نحو جملة (قائم أبوه) في (زيد قائم أبوه) ولها نفس المظهر الذي لجملة (زيد يقوم أبوه)^(٤٩).

قال: (هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن (جملة وصفية) تقابل الجملة الاسمية والفعلية وتكون هذه الجملة أصلية كما في (أقام المؤمنون للصلاة) وتكون فرعية نحو: (رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة).

ونلاحظ هنا أن الصفات كالأفعال في أنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتثنيةً وجمعاً. وهي بهذا تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم ويحق لها أن تكون قسماً من الكلم قائماً بذاته^(٥٠).

الخاتمة :

توصل البحث في (الجملة الوصفية) الى الحقائق الآتية:

- ١- لم تعرف الجملة في التراث تعريفاً واضحاً ولم ينص على هذا المصطلح سببويه وإنما ذكر من جاء بعده.
- ٢- اختلط مفهوم الجملة ومصطلحها بالكلام.
- ٣- وضع النحويون القدماء حدود الجملة في ضوء معيار حسن السكوت والوقف وتام الفائدة والاسقلال والاسناد. في حين يقوم نهج دراستها وتحديدها لسانياً في ضوء الاعتماد على المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة وتوافر شروط الاستقلال التركيبي ومفهوم فكرة الإسناد والانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة).
- ٤- يقوم منهج تحليل الجملة في التراث على أساس أن دراسة النحو لديهم دراسة تحليلية لا تركيبية فاهتموا بالكلمة وانطلقوا منها الى دراسة الجملة وربطوها بظاهرة الإعراب وفكرة العمل والعمل ونظروا الى جانبها الأشكلي فقسّموا الكلام العربي في حين هيونها الى (الاسم - الفعل - الحرف) وأهملوا بالمقاييل مفهوم الجملة وأصنافها وتقسيمها الى التقسيم الى اسمية وفعلية. في حين يقوم منهج تحديد أجزاء الجملة وتعريفها في اللسانيات العربية على ثلاثة اسس هي:
 - ١- المعنى. ٢- الصيغة. ٣- وظيفة اللفظ في الكلام.
- ٥- تقسم الجملة في التراث تقسيماً شكلياً بالاعتماد على فكرة الإعراب والعمل والعمل الى اسمية وفعلية وقسمها تمام حسان الى ثلاثة أقسام هي: الاسمية والفعلية والوصفية فأضاف الجملة الوصفية بناء على إعادة تقسيم الكلام العربي الى (اسم وفعل وصفة وضمير وخالفه وظرف وأداة) وباعتماد العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية واعتماد جانب الربط بين المبنى والمعنى.

الهوامش :

- ١- ينظر: مدخل الى علم اللغة ٧٠ - ٧١
- ٢- ينظر: الكتاب ١/ ٢٣ - ٢٤ و ٧٨/٢ و ١٢٦ - ١٢٨
- ٣- السابق ٢/ ١٢٦
- ٤- السابق ٢/ ٨٨
- ٥- المقتضب ٨/ ١
- ٦- الأصول في النحو ٧٠
- ٧- المفصل ٦
- ٨- شرح المفصل ١/ ٢٠
- ٩- السابق ١/ ٢١
- ١٠- الخصائص ١/ ١٨
- ١١- السابق ١/ ٣٣

- ١٢- شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ٨ / ١
- ١٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢ / ٣٧٤
- ١٤- السابق ٢ / ٣٧٤
- ١٥- ينظر: الكتاب ١ / ١٢ والمقتضب ١ / ٣ وشرح المفصل ١ / ١٨ - ٢٠، شرح ابن عقيل ١ / ١٥ - ١٦
- ١٦- قسم النحويون القدامى النشاط اللغوي العربي الى كلمة وكلام ووصفوا الكلام العربي وحلوه الى أجزاء في ضوء هذين القسمين وأرادوا بالكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. شرح ابن عقيل ١ / ١٦ وأرادوا بالكلام (المركب من كلمتين أسندت أحدهما الى الأخرى). شرح المفصل ١ / ٢٠ أي يراد به الجملة الواحدة أو عدد من الجمل فهو بهذا أعم من الجملة.
- ١٧- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ - ٨٨، إعادة وصف اللغة العربية الأسنياً ١٤٧ - ١٥٠، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٠ - ٢٠٢، من أسرار اللغة ٢٨١
- ١٨- اللمع في العربية ٨١
- ١٩- ينظر: المفصل ٣٢٠
- ٢٠- ينظر: شرح المفصل ١ / ٨٩ و ٩٥ و ٣ / ١٥١ و ٨ / ١٥٦.
- ٢١- ينظر: مغني اللبيب ٢ / ٣٧٦.
- ٢٢- السابق ٢ / ٣٧٦
- ٢٣- في النحو العربي نقد وتوجيه ٥١ - ٥٢
- ٢٤- ينظر: مغني اللبيب ٢ / ٣٧٦ - ٣٨٠
- ٢٥- ينظر: من أسرار اللغة ٢٨١، فنون التعميد وعلوم الألسنية ٢٨٤
- ٢٦- ينظر: ملاحظات بشأن دراسته تركيب الجملة في اللغة العربية ٢٣٩ و ٢٦١ و ٢٤٦، الأبناس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات ٢٠ - ٢٣، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ٢٠٨، فنون التعميد وعلوم الألسنية ٣٠١
- ٢٧- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ٢٥٦
- ٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤
- ٢٩- الألسنية العربية (النحو - الجملة - الأسلوب - خاتمة) ٤٤.
- ٣٠- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ٢٤٦
- ٣١- ينظر: من أسرار اللغة ٢٧٥ - ٢٧٧، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ٢١٤، دراست نقدية في النحو العربي ١٢٩
- ٣٢- من أسرار اللغة ٢٧٦ - ٢٧٧
- ٣٣- السابق ٢٧٧
- ٣٤- السابق ٢٧٧
- ٣٥- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩ و ١٦٢
- ٣٦- السابق ١٦٢
- ٣٧- اللغة العربية معناها ومبناها ١٠
- ٣٨- ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ٢٠٠ - ٢٠٢
- ٣٩- اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨



- ٤٠- ينظر: السابق ١٨٨ - ١٨٩، منهج البحث في اللغة ٢٢٦ - ٢٢٧
- ٤١- مناهج البحث في اللغة ٢٣٧
- ٤٢- إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٤٨
- ٤٣- السابق ١٥٥
- ٤٤- ينظره السابق ١٦٩ - ١٧١
- ٤٥- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٠ و ١٠٠ - ١٠٣، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٥٤ - ١٥٧، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ٩٩
- ٤٦- اللغة العربية معناها ومبناها ٩٩
- ٤٧- السابق ٩٩
- ٤٨- ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ٢١٢ - ٢١٣
- ٤٩- ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٥٩
- ٥٠- اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٣

المصادر :

الكتب :

- ١- إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. طبع ونشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة. الطبعة السادسة. د. ت.
- ٢- إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة. ١٩٥١.
- ٣- تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٣.
- ٤- تمام حسان. مناهج البحث في اللغة. دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب. ١٩٧٩.
- ٥- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن محمد المعروف بابن الحاجب النحوي. تشرح الكافية في النحو، تشرح الأشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت ٦٨٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. د. ت.
- ٦- ريمون طحان. الألسنية العربية (النحو - الجملة - الأسلوب - خاتمة). دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط ٢. ١٩٨١.
- ٧- ريمون طحان ودينز بيطار طحان. فنون التعقيد وعلوم الألسنية. منشورات دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة طباعة - نشر. توزيع، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى. د. ت.
- ٨- عبد الرحمن محمد أيوب. دراسات نقدية في النحو العربي. نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت. د. ت.
- ٩- عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني، القاهرة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر. د. ت.
- ١٠- عثمان بن جني أبو الفتح. الخصائص، تح محمد علي البجاوي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ١٩٩٠.
- ١١- عثمان بن جني. اللمع في العربية، تح حامد المؤمن. مطبعة العاني، بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٢.
- ١٢- عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. طبع ونشر وتوزيع عالم الكتب، بيروت. د. ت.



- ١٣- كريم زكي حسام الدين. أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. طباعة الرشاد، الطبعة الثالثة. ٢٠٠١.
- ١٤- مازن الوعر. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- ١٥- محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ). الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان، النجف الأشرف. ١٩٧٣.
- ١٦- محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ). المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت. د. ت.
- ١٧- محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). المفصل في علم العربية. نشر وتوزيع وطبع دار الجليل، بيروت - لبنان. الطبعة الثالثة. د. ت.
- ١٨- محمود فهمي مجازي. مدخل الى علم اللغة. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة. الطبعة الثانية. ١٩٧٨.
- ١٩- مهدي المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه. نشر المكتبة العصرية، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٦٤.
- ٢٠- موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ). شرح المفصل. عالم الكتب، بيروت. د. ت.

البحوث والمقالات:

- ١- تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً. أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - تونس ١٣ - ١٩. سلسلة اللسانيات ٤. ديسمبر ١٩٧٨.
- ٢- عبد السلام المسدي: (الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات). المجلة العربية للدراسات اللغوية. معهد الخرطوم الدولي. المجلد الأول. العدد الثاني. فبراير. ١٩٨٣.
- ٣- محمد الشاوش. (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية). أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية - الجامعة التونسية - مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - تونس ٢٣ - ٢٨. سلسلة اللسانيات العدد الخامس. نوفمبر ١٩٨١.
- ٤- محمد صلاح الدين الشريف: (النظام اللغوي بين الأشكال والمعنى من خلال كتاب تمام حسان) (اللغة العربية معناها ومبناها). حوليات الجامعة التونسية - تونس العدد السابع عشر. ١٩٧٩.